ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)
Wasit Journal for Human Sciences
Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

Ammar Hamzah Ahmed

Presidency of the University of Babylon / Department of Registration and Student Affairs

* Corresponding Author Email: ammar.hamzas@uobabylon.edu.iq

Keywords:
drugs, digital drugs, the Internet, trafficking, legislative position.

Article history:
Received: 2024-06-05
Accepted: 2024-09-03
Available online: 2024-10-01

Digital drug trafficking and the attitude of Iraqi legislature

A B S T R A C T

Nowadays, drug addiction is no longer limited to the use of these criminal substances, whether natural or chemical substances. Rather, modern technological development and the resulting development in all different aspects, including the criminal aspects, have created a modern pattern of drugs, as the attention of gangs and mafia has turned to Cybercriminals design a new type of drug in a digital form called (digital drugs), taking advantage of the absence of a legal text that places this digital drug in the circle of permissibility and decriminalization that helps in its spread and circulation without partial responsibility on those who trade it or use it.

© 2024 wjfh.Wasit University
DOI: https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol20.Iss4.619

الاتِّجار بالمخدِّرات الرقميّة وموقِف المُشرِّع العراقي

م.م عمار حمزه احمد
رئاسة جامعة بابل / قسم التسجيل وشؤون الطلبة

الملخص

إنَّ الإدمان على المُخدِّرات لا يقتصر على تعاطي تلك المواد المجرمة سواء أكانت مواد طبيعية أم كيمائية، وإنَّ التطور الحديث في مجال التكنولوجيا ، وما أسفر عنه من تطور في كافة المجالات المختلفة، ومنها الجوانب الإجرامية التي أنشأت نمطًا حديثًا من المُخدِّرات، إذ اتجهت أنظار عصابات ومافيا الإجرام الإلكتروني ليصمموا نوعًا جديدًا من المُخدِّرات ويكون على شكل رقمي ، فتسمى بـ (المُخدِّرات الرَّقميَّة)، مستفيدين من غياب النص القانوني الذي يجعل هذا المخدِّر الرقمي في دائرة الإباحة وعدم التجريم والذي يساعد على انتشارها وتداولها ، دون وجود مسؤولية جزئية على من يتداولها أو يقوم باستعمالها.

الكلمات المفتاحية: المُخدِّرات الرقمية، الجريمة، الاتِّجار، الموقف التشريعي.

المقدمة:

أهميَّةُ البَحث:

شهد العالم خلال هذا القرن انتفاضة كبيرة في تطور وتوسّع شبكات الإنترنت ، ومع بزوغ هذه الشبكة العنكبوتية ، أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة ممتدة الأطراف، والمجتمع العالمي يشاهد تزايدًا في الترابطِ والتكاملِ بين جميع أنحاء العالم ، فالتطور في تكنولوجيا الإتصالات والتواصل قد مكّن الناس من التواصل والتفاعل بشكل أكبر وأسرع من السابق ؛ مما يؤدي إلى تقليل قيود المسافة والمكان ؛ ليظهر وكأنَّه موجود في أكثر من مكان والزمان نفسه.

ومن غير الممكن أن نحصر المشاكل التي رافقت بزوغ شبكات الإنترنت في ظل وجود هذا الواقع الإفتراضي ؛ لذا نرى كثيرا من الأفراد ممن دخل وعمل في هذا الواقع الافتراضي، فظهرت معه الكثير من الجرائم التي اقترنت بـشبكات الإنترنت والتقدم التكنولوجي من جرائم القرصنة والاختراق والجرائم المعلوماتية، ومن الممكن أنَّ هذه الجرائم تصل لحدود الدول والقارات، ونشر الإرهاب والتطرف، والإباحية والشذوذ وغيرها من الجرائم الأُخرى التي أسهم الإنترنت في وجودها وانتشارها، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة آفة وجريمة جديدة ، قد تؤدي إلى تدمير المجتمعات عامة والشباب خاصة في مختلف دول العالم ، ومنها بلدنا العزيز العراق، فهي واقع يتم تداولها على مواقع الشبكات العنكبوتية ؛ لذلك سُميت بـ(المخدّرات الرقمية).

ويبين هذا البحث إحدى الجرائم المستحدثة التي لم يتم الاهتمام من خلال الدراسات والبحوث ليتم وضع الحلول والمعالجات لتعاطي وتداول (المخدّرات الرقمية)، إذ إن هذا النوع من المخدّرات يحاكي المُخدِّرات العادية من حيث تأثيرها، بل تشكل خطرًا أكبر على المجتمع من المُخدِّرات العادية ؛ بسبب سهولة انتشارها وتداولها.

مُشكِلة البحث:

إنَّ مشكلة البحث تكمن في غياب القاعدة القانونية التي تجعل هذا المخدِّر الرقمي في دائرة الإباحة وعدم تجريمه ، ويساعد على انتشاره وتداوله دون وجود مسؤولية جزئية على من يقوم بتداولها أو استعمالها.

منهَّج البحث:

استخدم الباحث مناهج البحث العلمي والمنهج الاستنباطي في البحث ، إذ ينطلق الباحث من القواعد القانونية العامة ، ومدى إمكانية تطبيقها على المُخدِّرات الرَّقميَّة، والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الحالة بشكل معمق، والوقوف على أبعادها وأطرافها، وما تحكمها من نصوص وقواعد قانونية .

خطَّة البحث:

قسَّمتُ البحث على مبحثين ، اخْتصَّ المبحَثُ الأوَّلُ بدراسةِ (مفهوم المخدِّرات الرقمية ، وأنواعها ، وذاتية تلك المخدِّرات)، وأمَّا المبحثُ الثاني فكان بعنوان (تطبيقات الاتِّجار بالمخدِّرات الرقميَة والموقِف التشريعي منها).

المبحث الاول:

ماهية المخدِّرات الرقمية

المخدِّرات الرقمية، هذا مفهومها الجديد نسبيًّا الذي يُشير إلى المحتويات الرقمية التي يمكن أن تؤثر على حالة المستخدم العقلية والجسدية، مثل برامج الواقع الافتراضي أو الألعاب الإلكترونية ، هذه المواد الرقمية التي يتم إنتاجها خاصة ؛ ليدمن عليها المستخدم فتؤثر على صحتهِ، فيجب توخي الحذر عند التعامل معها ، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على سلامة النفس منها ؛ ولغرض تحديد مفهوم المخدِّرات الرقمية وأنواعها وذاتيتها قسَّمت هذا المبحث على مطالب :

المطلب الأول: مفهوم المخدِّرات الرقمية .

المطلب الثاني: أنواع المخدِّرات الرقمية .

المطلب الثالث: ذاتية المخدِرات الرقمية.

المطلب الأول: مفهوم المُخدِّرات الرَّقميَّة

أنَّ تحديد مفهوم المخدِّرات مسألة مُعقدة، إذ يختلف مفهومها بين التشريعات الداخلية للدول، وتتضمن هذا المخدِّرات بعض المواد المختلفة التي تؤثر على الجهاز العصبي للمستخدم، مما يؤدي إلى تغييرات في الإدراك والسلوك ؛ لذا يَصعُب علينا وضع مفهوم شامل يغطي جميع أنواع المخدِّرات المعروفة والمُستحدثة .

أولاً– مفهوم المخدِّرات الرقمية لغة:

- **المُخدِّرات لغة:** هي جمع لكلمة مخدر: وهي اسم فاعل من خدّر، بمعنى خدر أو استرخاء جميع أعضاء الشخص، مع فقدان الوعي والإحساس ويكون الخدر بمعنى الفتور والثقل والكسل والضعف، فيقال إصابه الخدر، أي العجز والفتور (ابن منظور، 1993، صفحة ج4 / 232).
- **الرَّقميَّة لغة:** هي نسبة إلى رقم، وهي عبارة عن مجموعة من العلامات المستخدمة في لغة معينة، وتشمل الحروف والأرقام فقط (أحمد، 2022، صفحة 97).

ثانيا– مفهوم المخدِّرات الرقمية اصطلاحًا:

1. **المُخدِّرات التقليدية اصطلاحًا:** مجموعة من مواد الطبيعة أو المركبة المؤثرة على الوضع الصحي لمتعاطي المُخدِّرات من خلال تأثير الجهاز العصبي من خلال تنشيط أو تعطيل فعاليته مما يؤدي إلى هلوسة الشخص المتعاطي (الزير، 2020، صفحة ج2 / 4).
2. **المخدِّرات الرقمية اصطلاحا:** تعرف بالمُخدِّرات الالكترونية أو الرَّقميَّة أو الصوتية: وهي عبارة عن مقاطع صوتية، تترابط في بعض الأحيان مع مواد بصرية تمت صناعتها لتخدع العقل من خلال بث ترددات صوتية غير مألوفة على الدماغ ، فيقوم الدماغ بجمع هذه الأصوات القادمة من الأذنين؛ مما يؤدي عند تجميعها إلى عدم استقرار الكهربائيات الموجودة في دماغ الإنسان، فيجعل الدماغ في حالة غير منتظمة؛ بسبب فعل هذه المُخدِّرات الذي يكون عملها على شكل صدى, منها ما تسمعه الأذنان من موجات وترددات تختلف من حيث القوة في الموجة والتردد بين الإذن اليسرى والإذن اليمنى، فإنَّ هذا الفرق بين الترددات الصوتية بين الإذنين ينتج عنه ترددات أخرى يُخلّفها دماغ الإنسان ، ومن الممكن أنْ يشعر هذا الإنسان بالارتياح والاسترخاء ، فهذا الشعور الذي يشعر به السامع عند سماع هذه الترددات الصوتية يشابه شعور الإنسان عند تعاطي المُخدِّرات الأخرى (جبيري ياسين، (د.ت)، صفحة 580).

ثالثا: المفهوم الطبي للمخدِّرات الرقمية:

إنَّ المخدِّرات الرقمية تشبه المُخدِّرات الإخرى من جانبها الطبي؛ إذ تؤدي إلى فقدان جزئي أو كامل للوعي أو الحسية للشخص المستخدم بشكل مؤقت، يعني ذلك أنَّ استخدام أي مخدِّر سواء أكانت هذه المادة رقمية أو تقليدية ، فهي تؤثر على وظائف الدماغ والاستجابات العقلية والحسية للفرد لفترة مؤقتة أو دائمية ، وهذا التأثير يكون على جانبين

1. التأثير على الدماغ والأعصاب:

تؤثر المخدِّرات الرقمية على الإنسان من حيث الاسترخاء والتشنج الذي يحصل في الدماغ والأعصاب، وتؤدي هذه إلى إفراز مواد كيميائية في الدماغ مما تُحسن المزاج بشكل مفرط، ، وهذا قد يؤدي إلى إتلاف الخلايا العصبية والإضرار بالعقل (عبدالخالق، 2019، صفحة 25).

2. التأثير على السلوك والحالة النفسية:

وهذا النوع من التأثير يُصيب المتعاطي بحالة من النعاس أو اليقظة ، والصداع الشديد وسوء المزاج مما يدفع المتعاطي إلى إيذاء أو ضرب الأشخاص المحيطين به.

وهذه التأثيرات السلبية على الدماغ والسلوك تظهر خطورة استخدام المخدِّرات الرقمية وتؤكد ضرورة تجنب هذا النوع من المواد المخدرة (كامل، 2024، صفحة 31).

رابعًا: المفهوم القانوني للمخدِّرات الرقمية:

المخدرات الرقمية تختلف عن المخدرات التقليدية الأخرى من عدة جوانب مهمة، فعلى عكس المخدرات المادية، تتميز المخدِّرات الرقمية بأنَّها ذات طبيعة إلكترونية، إذ يتم إنتاجها وتداولها واستخدامها من خلال الوسائل الالكترونية؛ مما يجعل هذا الطابع الإلكتروني للمخدرات الرقمية أقرب إلى الجرائم الإلكترونية منها إلى جرائم المخدرات التقليدية، وتلك الطبيعة المستحدثة للمخدرات الرقمية تثير الكثير من التحديات القانونية؛ لأنَّ النصوص القانونية يَصعُب تطبيقها على هذه الأنماط من الجرائم الجديدة ؛ لأنَّها تسبب بعض المشاكل ومنها تضارب الأحكام القضائية وغيرها من القضايا القانونية المعقدة، وهذا يتطلب مراجعة وتطوير الإطار القانوني لتصدي لمشكلة المخدِّرات الرقمية بشكل فعّال ومنسق، (السعودي، 2020، صفحة 78).

وعرفت المُخدِّرات في القانون بالمُخدِّرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 بأنها (كل مادة طبيعة او تركيبية من المواد المدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع الملحقة في هذا القانون وهي جداول التي نصت عليها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها)، من خلال هذا التعريف نجد أن المُشرّع العراقي لم يذكر المخدّرات الرقمية أو الألكترونية وكل ما ذكره في هذا القانون يرتكز على المواد الطبيعية أو المركبة, أي إنه يشمل فقط المخدِّرات التقليدية، وهذا يرجع بسبب حداثة هذا النوع من المُخدِّرات ، وقلة استعماله أثناء تشريع هذا القانون وعدم مرونة النص التشريعي ؛ ليشمل كل ما يؤدي لصناعة المُخدِّرات سواء أكانت مواد طبيعة أو غير طبيعة أو أصوات أو أي مادة أخرى.

المطلب الثاني: أنواع المخدِّرات الرقمية

هنالك عدة أنواع من المخدِّرات الرقمية، وتختلف في درجة تأثيرها اختلافًا كبيرًا بحسب قوة وطبيعة كل نوع من هذه المخدِّرات وهي:

1. **الأسطورة البلورية:** عبارة عن النغمات تساعد المتعاطي على الاسترخاء والهدوء، وتثير الهلوسة بشكلٍ إيجابي، تلك النغمات تستحضر ذكرياتٍ قديمة قد تكون مؤلمة، لكنها تعمل على إيجاد نوعٍ من النشوة والسعادة في النفس وتتميز تلك النغمات بأنَّها محفِّزة وهادئة في ذات الوقت.
2. **الموجة العالي:** هذا النغمة تتميز بأنَّها نغمة صاخبة تؤدي إلى تنشيط جميع خلايا الإنسان ما تزيد من نشاط السامع لها بصورة وكبيرة ومذهلة (عاشو، 2020، صفحة 121).
3. **الموجة الكحولية:** هذه النغمات تُعطي مفعولا مماثلا لمفعول المشروبات الروحية (الكحول).
4. **موجات الأفيون:** هذا النوع من النغمات الصوتية يعطي تأثيرًا مشابها لتأثير مخدّر الأفيون من حيث النشوة والسعادة.
5. **موجات الماريجوانا:** يشعر المتلقي لهذه الموجات الصوتية بالسعادة والفرح والنشوة تشابه تأثير مخدّرات الماريجوانا.
6. **موجات الكوكايين:** يشعر المتلقي لهذا الموجات الصوتي بنشاط, وتتولد لديه طاقة كبيرة, ويكون مفعول هذه الموجات مشابها لتأثير مادة الكوكايين المخدِّرة.
7. **الموجات الجنسية:** إنَّ مفعول هذا النوع يشبه مفعول ممارسة الجنس, وبلوغ ذروة اللذة الجنسية.
8. **موجات الترفيه:** يشعر مستمع هذا الموجة بشعور الفرح والسعادة (ساتي، 2023، صفحة 16).

المطلب الثالث: ذاتية المخدِّرات الرقمية

للمخدرات الرقمية خصائص وسمات تُميزها عن المخدِّرات الأخرى، فهي تُستخدم عبر الإنترنت ، وتؤثر على الحالة الصحية للمستخدم، فإن هذا النوع ممن يشترك مع المخدّرات الأخرى في بعض الآثار التي تؤثر على الصحة والسلوك المتعاطي، بينما تختلف في طرق الاستخدام والتأثير.

اولاً– خصائص المُخدِّرات الرَّقميَّة:

1. **طبيعتها:** تتكون من مقاطع صوتية تختلف في تأثيرها على المتعاطي باختلاف شدة التردد المكوِّن للمقطع الصوتي.
2. **الزمان والمكان:** هو نوع من المخدّرات التي لا يحتاج إلى مكان أو وقت معين لتعاطيها، فقد يحتاج إلى وسائل الكترونية (جهاز حاسوب أو جهاز الهانف وسماعات) لتعاطيها وفي أي زمان ومكان.
3. **سهولة الحصول عليها:** المخدرات الرقمية متوفرة على الشبكة العنكبوتية بشكل كبير، ويمكن الحصول عليها من خلال المواقع المروج لها وخلال فترة زمنية قصيرة جدًا.
4. **الأمان:** إنَّ تُجّار ومتعاطي المخدّرات الرقمية يتميزون بأنَّهم يمتلكون خبرة كبيرة في استعمال التكنلوجيا ولديهم القدرة على إخفاء هويتهم وعدم تعرضهم للمساءلة القانونية ؛ لذا يعد هذا النوع من المخدّرات أكثر أمانا من ناحية الاتِّجار والتعاطي (القاضي، 2021، صفحة 51).

ثانيا– أوجه الشبة والاختلاف بين المُخدِّرات الرقمية والمُخدِّرات التقليدية:

1. أوجه الاختلاف:

أ– المكونات، المخدرات الرقمية عبارة عن موجات صوتية تختلف قوتها وتأثيرها بإختلاف حجم الموجة، بينما المُخدِّرات التقليدية تتكون من مواد طبيعية أو مركبة.

ب– طريقة الشراء ، يتم شراء المخدرات الرقمية باستخدام أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، بينما يتم شراء المُخدِّرات الأخرى من قبل أشخاص يعملون كـ(تجّار) للمخدّرات بشكل مباشر.

ت– من حيث طريقة التعاطي، يتم تعاطي المخدّرات الرقمية من خلال الأذنين باستخدام سماعات الصوت وتغطية العينين، في حين يتم تعاطي المُخدِّرات الإخرى التقليدية عن طريق الفم أو الأنف (القاضي، 2021، صفحة 51).

2– أوجه التشابه: المخدرات الرقمية تتشابه مع المُخدِّرات الأخرى التقليدية في تأثيرها على المتعاطي، فكلاهما يسبب تأثيرًا مشابهًا ومفعولًا مماثلاً، وقد تكون هناك بعض أنواع المخدّرات الرقمية أكثر تأثيرًا من المُخدِّرات التقليدية (القاضي، 2021، صفحة 52).

لذلك فإنَّ هذا الأنواع من المُخدِّرات على الرغم من اختلافها في مكوناتها، وطريقة الحصول عليها، وطريقة تعاطيها، لكنها متشابهة في تأثيرها على الجسم.

المبحث الثاني: تطبيقات الاتِّجار المخدّرات الرقمية والموقِف التشريعي منها

تعد المخدّرات الرقمية ظاهرة جديدة وغير منظمة تشريعيًا حتى الآن، ولا توجد قوانين واضحة بشأن الاتِّجار أو استخدام هذه المواد الرقمية المسببة للإدمان، وهناك حاجة ملحة لوضع تشريعات وتنظيمات لمحاربة هذه الظاهرة والحد من انتشارها؛ لذا تم تقسيم هذا المبحث على مطالب :

المطلب الأول : تطبيقات الاتِّجار بالمخدّرات الرقمية .

المطلب الثاني: الموقِف التشريعي من الاتِّجار المخدّرات الرقمية .

والمطلب الثالث: موقِف المُشرّع العراقي من الاتِّجار بالمخدّرات الرقمية.

المطلب الأول: تطبيقات الاتِّجار بالمخدّرات الرقمية

أسهمت الأجهزة الإلكترونية الذكية وتكنولوجيا الإنترنت بشكل كبير في تسهيل الاتِّجار والتعاطي بالمخدّرات الرقمية، نظرًا لقدرتها على تيسير وتسهيل عمليات الاتصال والمعاملات؛ لذا سنبين في هذا المطلب دور شبكة الإنترنت والأجهزة الالكترونية في الاتِّجار وتعاطي المخدرات الرقمية.

أَوَّلاً– استخدام الإنترنت للاتِّجار بالمخدّرات الرقمية:

تستفيد بعض الشركات من التطور الحاصل في استخدام الإنترنت وأجهزة الحاسوب بشكل سريع في تعزيز جهودها للترويج لمنتجاتها عن طريق الإنترنت والمواقع المخصصة لها ، وهذا التطور قدَّمَ فرصة للمستهلكين

في وصولهم إلى هذه المنتجات بسرعة وسهولة أكبر، وللأسف استغل بعض تجّار المُخدِّرات هذه الوسيلة للترويج لمنتجاتهم، من خلال شبكة الإنترنت والمواقع المخصصة لهذا العملية، إذ يمكن الوصول إلى الأشخاص المهتمين بشراء المُخدِّرات بطريقة آمنة وسريعة ، باستخدام وسائل مختلفة مثل الإعلانات المستهدفة والمنتديات السرية للوصول إلى متعاطين وتسهيل عمليات البيع والشراء (حفظ الله، 2003، صفحة 69).

لذا يعد استخدام الإنترنت أداة جيدة في التسويق والتواصل، ولكنها تحمل أيضًا تحديات ومخاطر فيما يتعلق بترويج المُخدِّرات والأنشطة غير القانونية الأخرى (خولة، 2018، صفحة 178).

_ أسباب استخدام شبكات الإنترنت:

1. **إخفاء هوية التاجر:** يتسلَّح تجَّار المُخدِّرات بتقنيات متقدمة مثل التشفير والشبكات الخصوصية الافتراضية وخواديم البروكسي البديلة وغيرها من الأساليب لإخفاء هويتهم وتعقيد مسارات التتبع وكشف هويتهم، وهذا يُعيق بشكل كبير محاولات تحديد وتتبع تجَّار المُخدِّرات ومحاسبتهم (القاضي، 2021، صفحة 51)
2. **قدرة تواصل عالمية:** يمكِّن الإنترنت المجرمين من الظهور بشكل أكبر والوصول إلى قاعدة عملاء أوسع، وتُسهِّل وسائل الاتصال عبر الإنترنت التواصل بين التجَّار والمستهلكين دون الحاجة إلى كشف الهوية أو التفاعل وجهًا لوجه.
3. **تتيح منبراً يسهل إليه لتبادل المعارف والخبرات:** الإنترنت يحتوي على معلومات واسعة عن المُخدِّرات، ومنها صناعتها وطرق تعاطيها، وخدمات التوزيع ، وتحويل الأموال، وإجراءات التمويه؛ لتجنب الكشف عن جهات مكافحة المُخدِّرات (الرحمن، 2010، صفحة 4).

فهذه الأسباب وغيرها والاستخدام الحر لشبكة الإنترنت ، ساعدت بشكل كبير على انتشار المُخدِّرات الرَّقميَّة ؛ لذلك فإنَّ الترويج وتجّار بالمُخدِّرات عمومًا والمخدّرات الرقمية خاصة من خلال الإنترنت من شأنَّه تشجيع وإغواء الناس وتحريفهم ؛ لتعاطي المخدّرات الرقمية وفق أجواء وطقوس معينة.

ثانيًا– استخدام أجهزة الحاسوب أو الهواتف الذكية في اتِّجار المخدّرات الرقمية

هنالك نوعان من استغلال جهاز الحاسوب والهواتف الذكية في الاتِّجار والتعاطي للمُخدِّرات:

1. إنشاء وإدارة المواقع المنتجة والمرّوجة للمخدرات الرَّقميَّة: يتم استخدام جهاز الحاسوب أو الهواتف لإنشاء وإدارة المواقع والويب أو تطبيقات تعمل على ترويج وبيع المخدّرات الرقمية عبر الإنترنت.
2. تعاطي المخدرات الرقمية باستخدام هذه الأجهزة: يتم عن طريق الحواسيب والهواتف الذكية ؛ لشراء وتعاطي هذه المُخدِّرات .

في كلا الحالتين، يتم استخدام جهاز الحاسوب والهواتف الذكية؛ لتسهيل وتيسير عمليات الاتِّجار والإدمان على المُخدِّرات الرَّقميَّة، وهذا الاستخدام غير القانوني والخطير يشكل تهديدًا خطيرًا على المجتمع ، ويسهم في انتشار المُخدِّرات وآثارها السلبية (عبد الله، 2021، صفحة 571).

المطلب الثاني: الموقِف التشريعي من الاتِّجار المخدّرات الرقمية

جريمة الاتِّجار بالمخدرات من الجرائم الذي انتشرت عالميًا وعبرت كل الحدود الدولية ، وبذلت الكثير من الدول جهودا جبارة لمحاربة هذه الجريمة، من خلال سن القوانين لتصدي لهذه الجريمة وفرض أقسى أنوع العقوبات على تجار المُخدِّرات قد تصل إلى عقوبة السجن المؤبد أو الإعدام، لكونها تعد من الجرائم التي تهدد الأمن القومي والدولي.

أما بالنسبة للمخدرات الرَّقميَّة فهناك عدد إشكاليات قانونية تمنع محاسبة مرتكبي هذه الجرم ، الإشكالية الأولى غياب النص التشريعي الذي يجرم المخدرات الرقمية، وفق لقاعدة الدستورية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) لا يمكن محاسبة تجار المخدرات الرَّقميَّة جزائيا، بسب عدم تجريم المُشرِّع للتطبيقات التي تحتوي على المخدرات الرقمية وذلك لا يمكن للقاضي الجنائي اللجوء للقياس وتطبيق العقوبات المحددة في قانون المُخدِّرات على جريمة الاتِّجار بالمخدرات الرقمية (المجيد، بدون سنة نشر، صفحة 225).

الإشكالية الثانية تتعلق بإجراءات التحقيق وإثبات وجود المُخدِّرات الرَّقميَّة، التي تقتضي جمع البيانات ذات العلاقة وتحليلها بدقة، بالاستعانة بفريق متخصص يتألف من خبراء قانونيين وفنيين ومحققين وخبراء في مجال البرمجيات والموسيقى (مصبح، يدون سنة نشر، صفحة 254).

إذا أردنا تجريم فعل المخدرات الرقمية والاتِّجار بها، يجب على المُشرِّع أن يعدل ويوسع تعريف مفهوم المُخدِّرات ليشمل هذا النمط من الجرائم، ويجب أن يتضمن التعريف الجديد المفاهيم والعناصر التي يمتاز بها هذا النمط من المُخدِّرات وهي المقاطع الصوتية واستغلال التكنولوجيا في الاتِّجار والترويج وباختصار، لإدانة الاتِّجار المخدرات الرقمية، يجب اتباع مسلك شمولي يشمل تغيير التشريعات لتشمل هذا النمط من المُخدِّرات (الظاهري، 2022، صفحة 38).

لذلك فإنَّ الاتِّجار وتعاطي المخدرات الرقمية إذا كانت لم تخضع للتجريم القانوني، فإنّ حاجة لهذه الحماية متحققة وموجودة من خلال ما تشكله هذا الأفعال من تهديد على الناحية الاقتصادي و الاجتماعي و الصحية وعلى الجانب مستوى الأمن الداخلي للبلد وذلك من خلال:-

الجانب الاقتصادي: يؤدي تأثير تداول المخدرات الرقمية تأثير السلبي على المستخدمين، إذ تؤثر على أدائهم في العمل وتعطيلهم عن القيام بمهامهم بشكل فعال، فعندما يكون المتعاطي معتمدًا على هذه المُخدِّرات، يصبح من الصعب عليه الاستيقاظ والتركيز والتفاعل مع الآخرين بشكل طبيعي، فيترتب تأثير سلبي على أدائهم الوظيفي واستمراريته في العمل؛ مما يزيد من احتمالية فقدان وظائفهم وزيادة نسبة البطالة، فضلا عن أنه يؤدي

انشغال المتعاطين بشراء واستهلاك المخدرات الرقمية إلى تقليل من وقتهم وجهودهم المخصصة للعمل والإنتاجية، فبدلاً من تطوير مهاراتهم وتحقيق أهدافهم المهنية، ينفقون وقتهم ومواردهم في البحث عن المُخدِّرات وشرائها واستهلاكها، هذا يؤدي إلى تقليل الإنتاجية ، وبالتالي تقليل نسبة الإنتاج العام. (ياسين، بدون سنة نشر، صفحة 600).

الجانب الاجتماعي: إنَّ المخدرات الرقمية تتسبب في تعزيز انعزال الأفراد عن المجتمع والإسهام في زيادة تفكك الأسرة، هذا الواقع يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الإدمان والقيام بالأفعال غير القانونية (الكبيسي، 2022، صفحة 20).

الجانب الصحي: تؤثر هذه المُخدِّرات على صحة الإنسان بطرق متعددة، فمن خلال استخدام المُخدِّرات الرَّقميَّة، يتعرض الأفراد لمواد سامة ومخدرة تؤثر على وظائف الجهاز العصبي والحالة النفسية، تسبب الاعتماد على هذه المُخدِّرات في مشاكل صحية عديدة، بما في ذلك القلق، والاكتئاب، والاضطرابات النفسية، وتدهور الأداء العقلي والجسد,ي فضلا عن أن المخدرات الرقمية قد تتسبب في مشاكل صحية في الجهاز التنفسي للمتعاطي، وتعرض الأفراد لمخاطر الإدمان والانسحاب الصعب؛ لذا ينبغي على الناس أن يكونوا مدركين للمخاطر المتصلة بالمخدرات الرقمية, وأن يحافظوا على صحتهم وسلامتهم. (محمد، 2012، صفحة 327).

جانب الأمن القومي الوطني: تعد المخدرات الرقمية سلاحًا خطيرًا يستخدمه بعض الجماعات لتهديد الأمن الداخلي للشعوب فهذا النوع من المُخدِّرات له تأثير في تدمير واستقرار والامن العام بالتالي، تفرض العديد من الدول عقوبات صارمة على تجار المُخدِّرات، يعادل خطورتها عقوبات الجرائم الإرهابية والتهديدات الأمنية الأخرى، والهدف من هذه الإجراءات هي حماية الدولة وحماية شعبها من تأثير هذه الجرائم، ويجب معاقبة مرتكبي جرائم الاتِّجار بالمُخدِّرات بشكل صارم وعادل للحفاظ على الأمن الداخلي وسلامة الدولة (حمزة وفاء، 2019، صفحة 34).

المطلب الثالث: موقف المُشرِّع العراقي من الاتِّجار المخدرات الرقمية

لم ينص المُشرِّع من خلال قانون المُخدِّرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 على أي تنظيم خاصة بمعالجة المُخدِّرات الرَّقميَّة، والسبب في ذلك يرجع الى أنَّ هذا القانون نص على المواد المخدّرة هي كل مادة طبيعة أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول المخصص لهذه المواد المخدّرة، وأيضًا بسبب حداثة هذا النوع من المُخدِّرات.

وفي غياب القواعد التشريعي التي تجرم هذا الفعل والالتزام بقاعد القانون (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) الذي اشترط عليها الدستور العراقي لعام (2005) في المادة (19/ثانيا) لا يمكن محاسبة الفاعل على الفعل الذي يرتكبه إلا إذا كان يعاقب عليه وقت قيامه بالفعل.

ونجد أنَّ كثيرا من الدول تصدى لهذا الجُرم من خلال تشريع القوانين التي تجرم الاتِّجار بالمخدّرات الرقمية ، فالمُشرِّع الإماراتي في مادة (36) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات نص على (يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة التي لا تقل عن خمسمائة الف درهم ، ولا تتجاوز مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من انشا أو أدار موقعًا الكترونيًا او أشرف عليه أو نشر معلومات على الشبكة المعلومات، أو وسيلة تقنية معلومات، للاتِّجار او الترويج المخدرات أو المؤثرات العقلية وما في حكمها أو كيفية تعاطيها أو لتسهيل التعامل فيها في غير الأحوال مصرح بها)، وكذلك المشرع السعودي عالج هذا الجرم من خلال المادة السادسة نقطة رابعًا من نظام مكافحة للجرائم المعلوماتي التي نصت على (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال او بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب جريمة انشاء موقع على شبكة المعلوماتية أو أحد اجهزة الحاسب الألي أو نشره للاتِّجار بالمخدرات او المؤثرات العقلية أو ترويجها أو طرق تعاطيها او تسهيل التعامل بها)، ومن خلال هذه النصوص نجد أنَّ المشرع الإماراتي والسعودي قد أحسنوا فعلًا من خلال تجريم الاتِّجار وترويج والتسويق المخدرات والمؤثرات العقلية من خلال الشبكة الإنترنت لما تمثل هذا الجرم من خطورة على المجتمع (مصبح، يدون سنة نشر، صفحة 232).

مما ينبغي على المُشرِّع العراقي التصدي لتلك الجرائم وضمان وجود تشريعات مناسبة تتعامل مع تحديات المُخدِّرات الرَّقميَّة، خاصةً في ظل انتشارها المتزايد، يجب على المُشرِّع أن يأخذ بالحسبان طبيعة هذه الجرائم التي يتم تنفيذها باستخدام شبكة الإنترنت، فيما يتعلق بتعاطي والاتِّجار.

ونحتاج أيضًا إلى جهود إلى إعادة صياغة شاملة ودقيقة للنصوص القانونية، وينبغي أن يتضمن التشريع آليات فعّالة لمكافحة هذه الجرائم، ومنها تعزيز التحقيقات الرَّقميَّة والتعاون الدولي في مجال مكافحة المُخدِّرات الرَّقميَّة، ويجب أن يتم توفير آليات رقابية قوية لمنع انتشار المخدرات الرقمية ولمكافحة التجارة غير القانونية عبر الإنترنت (مصبح، يدون سنة نشر، صفحة 254).

علاوة على ذلك، ينبغي أن يتم توعية الجمهور بخطورة هذه الجرائم والتأثيرات السلبية للمخدرات الرَّقميَّة على الصحة والأمن العام ، ويمكن أن تلعب الحملات التوعوية والتثقيفية دورًا هامًا في زيادة الوعي والتصدي لهذه المشكلة القانونية.

الخَاتمة

أوّلاً– النَّتائج:

1. المخدّرات الرقمية مقاطع رقمية– صوتية أو صوتية ومرئية– يتم تصنيعها وهندستها بطريقة إلكترونية معينة وبذبذبات مختلفة تؤثر على الدماغ من خلال مقاطع صوتية مختلفة التردد لكل أذن؛ فتؤثر على المراكز العصبية ومراكز الإحساس في المخ الأمر الذي ينتج شعور معين يشابه تعاطي المُخدِّرات التقليدية وغيرها من المشاعر الأخرى.
2. المخدّرات الرقمية تُسبب آثار جسدية ونفسية وخيمة شأنَّها شأن المُخدِّرات العادية، إذ إنَّها تؤثر على حاسة السمع بشكل كبير وقد تؤدي إلى الصمم، كما أنَّها تؤثر على العقل إذ تؤدي إلى تقليل معدل الذاكرة وتسبب النسيان ، فضلا عن آثارها السلبية على الجهاز العصبي والنفسي للشخص، وقد يؤدي كثرة استخدامها إلى الوفاة.
3. انتشار هذه النوع من المخدرات الذي يتم الاتِّجار بها من خلال شبكة الإنترنت بسبب النقص التشريع لمواجهة مثل هذا النوع من الجرائم.

ثانياً– التَّوصيات:

1. نوصي المُشرِّع العراقي لتدارك النقص التشريعي من خلال تعديل قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 ؛ ليشمل كل أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية التقليدية والرقمية .
2. نوصي بتدخل السلطات التنفيذية لمنع انتشار المخدّرات الرقمية من خلال تدريب فرق تقوم برصد وحجب المواقع التي تروج لهذا النوع من المخدرات.
3. نوصي بزيادة التعاون الدولي لتحديد مصادر هذه المواقع المروجة لتجارة المخدّرات الرقمية والعمل على ضبط مروجيها.
4. نوصي زيادة الوعي لدى المجتمع للابتعاد عن هذا النوع من الجرائم، وذلك من خلال إقامة الدورات والندوات والإعلان عن مضار هذه المُخدِّرات.

المراجع

1. ابن منظور. (1993). *لسان العرب* (المجلد ط3). بيروت: دار صادر.
2. أحمد مختار عمر. (2022). *معجم اللغة العربية الحديثة*. القاهرة: جامعة بيرزين.
3. اميره ابراهيم ساتي. (2023). *المخدرات الرقميةواثرها*. القاهرة: المجلة العلمية لنشر البحوث.

4. أنيس سعد مسعود الزير. (2020). *آفة المُخدِّرات وصلتها بالخمر وأثارها على المجتمع الاسلامي وسبل علاجها (دراسة فقهية معاصرة)*. جامعة عمر المختار: كلية الآداب.

5. وصال علي محمد. (2012). المخدرات انواعها- مراحلها- العوامل المسببة لها- اضرارها بحث تحليلي. جامعة واسط. كلية الآداب. *لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية*. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss10.873

6. جبيري ياسين. ((د.ت)). *المخدرات الرقمية*. قسنطينة: جامعة عبد الامير للعلوم الاسلامية.

7. حفظ الله عبد العزيز. (2003). *المخدرات الرقميةعبر الشبكة العنكبوتية دراسة تحليلية لأثر الادمان الرقمي على الشباب*. الاردن: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.

8. حمزة وفاء فوزي. (2019). المُخدِّرات والامن الاجتماعي. *مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية*.

9. خولة موسى عبد الله. (2018). *استغلال تقنية المعلومات في ارتكاب جرائم المخدرات وخاصة الرقمية*. غزة: المركز القومي للبحوث.

10. رامي متولي القاضي. (2021). *مكافحة الاجرام المنظم عبر شبكة الإنترنت المظلمة: دراسة تحليلية في التشريع المصري*. العدد الثالث: المجلد الرابع والستون.

11. سهيل عتيق الظاهري. (2022). *المواجهة الدولية والوطنية لمكافحة جرائم المُخدِّرات الرَّقميَّة*. اسيوط: مركز تطوير التعليم الجامعي.

12. عبد الله محمود. (2021). جريمة الاتِّجار في المُخدِّرات عبلا الإنترنت في التشريعات الفلسطينية. *مجلة جامعة النجاح*.

13. نوال الخالدي. (2017). *المسؤولية الجنائية الناشئة عن تعاطي المُخدِّرات الرَّقميَّة*. بغداد: جامعة النهرين.

14. هيثم لطيف الكبيسي. (2022). *المُخدِّرات واثارها على المجتمع*. الانبار: كلية التربية للعلوم الصرفة.

15. عاشور صبيحة بوخذوبي.**(2020)**. الادمان على المخدرات الرقمية وعلاقتها بالانحراف لدى الشباب .الجزائر. مجلة انسنة للبحوث ودراسات .
16. عبدالخالق محمد.(2019). المخدرات الرقمية نحو سياسة تجريميه في الأردن. الأردن. جامعة جرش.
17. كامل، محمد عاطف عبدالمعطي. (2024). المخدرات الرقمية نموذجا الكترونيا مستحدثا بين المشروعية والتجريم. فلسطين.
18. الزير، أنيس سعد مسعود. (2020) . أفة المخدرات وصلتها بالخمر واثرها على المجتمع الاسلامي وسبل علاجها (دراسة فقهية معاصرة). ليبيا. جامعة عمر المختار. كلية الآداب.
19. السعودي، هاني ياسين. (2020). المخدرات الرقمية بين المشروعية والتجريم. الأردن. جامعة عمان العربية.
20. القاضي، رامي متولي.(2021). مكافحة الاجرام المنظم عبر شبكة الإنترنت المظلمة : دراسة تحليلية في التشريع المصري. القاهرة . المجلة الجنائية القومية.
21. عبدالرحمن، ابو سريع احمد.(2010). استخدام الإنترنت. القاهرة . وزارة الداخلية.
22. عمر عبد المجيد. (بدون سنة نشر). الاشكالات الجزائية في تكييف المخدرات الرقمية. الشارقة، جامعة الشارقة.